جمهورية العراق.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل – كلية القانون

بحث التخرج الموسوم

(المسؤولية الجنائية عن الجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي في القانون العراقي)

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

بإشراف الدكتور

علي جاسم محمد السعدي

استاذ القانون الجنائي في جامعة المستقبل

اعداد الطالب

مجتبى حيدر جوير عبود

٢٠٢٥م **١٤٤٦هـ**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

{ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ}

(الأنبياء: الآية 80)

الاهداء

الى من غرست في قلبي حب العلم، وأرشدتني بنورها في دروب الحياة

الى من كانت دعواتهما سر نجاحي ووقودي في مسيرتي العلمية الى والديّ العزيزين لكم مني كل الحب والتقدير، فمهما كتبت وعبرت، لن أوفيكما حقكما.

الىٰ من كان سندي وعوني، من لم يبخلوا بنصحهم وتشجيعهم، أساتذتي وزملائي وكل من وقف معي في رحلتي العلمية شكرًا من القلب، فبكم بعد توفيق الله كان لهذا البحث أن يرى النور.

الشكر والثناء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد، فإنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من كان له دور في إنجاز هذا البحث. وأخص بالذكر أساتذتي الكرام في جامعة المستقبل – كلية القانون، الذين لم يبخلوا عليَّ بعلمهم وتوجيهاتهم السديدة، فكانوا نعم الداعم والموجه في مسيرتي الأكاديمية. كما لا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي المساعدة والمساندة، سائلاً المولى عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء، وأن يجعل هذا العمل نافعًا ومثمرًا.

المستخلص:

يواجه القانون العراقي تحديات جديدة في ظل التطور السريع للذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية عن الأفعال الناجمة عن هذه التقنية. يعتمد النظام القانوني التقليدي على توافر العنصر البشري في الجريمة، مما يثير تساؤلات حول إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي نفسه أو مطوّريه ومشغِّليه. لا يتضمن قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 نصوصًا صريحة بشأن الذكاء الاصطناعي، ولكن يمكن مساءلة الأفراد أو الشركات وفقًا لقواعد المسؤولية المباشرة أو غير المباشرة. يقترح البحث تطوير إطار قانوني يحدد المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي، إما من خلال تعديل القوانين الحالية أو إصدار تشريعات جديدة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الذكاء الاصطناعي الذاتية والتلقائية.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الجنائية، الذكاء الاصطناعي والجرائم، القانون الجنائي العراقي، الركن المعنوي في الجريمة، المسؤولية عن فعل الغير، التجريم والعقاب في القانون العراقي، المساءلة القانونية للذكاء الاصطناعي، الإهمال والتقصير في الجرائم التكنولوجية، التشريعات العراقية والجرائم السيبرانية، القصد الجنائي في الجرائم الإلكترونية، أثر الذكاء الاصطناعي في تحديد المسؤولية الجنائية، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، الروبوتات والجرائم، الجرائم غير التقليدية في الفقه القانوني، التحريض والتدخل في الجرائم الإلكترونية، التشريعات الدولية بشأن الذكاء الاصطناعي.

Abstract:

Iraqi law faces new challenges in light of the rapid development of artificial intelligence, especially regarding criminal liability for actions resulting from this technology. The traditional legal system relies on the presence of a human element in the crime, raising questions about the possibility of holding artificial intelligence itself or its developers and operators accountable. The Iraqi Penal Code No. 111 of 1969 does not explicitly include provisions on artificial intelligence, but individuals or companies can be held accountable under the rules of direct or indirect liability. The research proposes developing a legal framework that defines criminal liability for artificial intelligence, either by amending existing laws or enacting new legislation that considers the autonomous and automatic nature of artificial intelligence.

الموضوع **الصفحة**

المبحث الأول // ماهية الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الاول // ماهية الذكاء الاصطناعي .

الفرع الاول // تعريف الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني // خصائص الذكاء الاصطناعي

الفرع الثالث// العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الجنائي.

المطلب الثاني // المسؤولية الجنائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الاول // أساس المسؤولية الجنائية .

الفرع الثاني // محل المسؤولية الجنائية .

الفرع الثالث // عناصر المسؤولية الجنائية .

المبحث الثاني // المسؤولية الجنائية الناتجة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الاول // المسؤولية الجنائية للمبرمج أو المصنع أو المشغل .

الفرع الاول // مسؤولية المبرمج أو المصنع أو المشغل.

الفرع الثاني // مسؤولية الشخص الطبيعي عن جرائم الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثالث // المسؤولية الجنائية للمالك أو المستخدم .

المطلب الثاني // عقوبات جرائم الذكاء الاصطناعي وموقف المشرع العراقي منها

الفرع الاول // العقوبات التي تقع على مصنع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني// العقوبات التي تقع على مالك الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثالث// العقوبات التي تقع على كيانات الذكاء الاصطناعي

المقدمة

أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تؤدي دورًا متزايدًا في مختلف مجالات الحياة، مما يثير تساؤلات قانونية حول المسؤولية الجنائية الناتجة عن أخطائها أو أفعالها غير المتوقعة. يرتبط هذا الموضوع بإشكالية تحديد المسؤول، سواء كان المطور، المستخدم، أو حتى النظام نفسه. وتزداد التحديات القانونية بسبب الطبيعة المستقلة لبعض الأنظمة الذكية، التي قد تتخذ قرارات دون تدخل بشري مباشر. لذلك، تحتاج القوانين إلى تحديث لضمان تحقيق العدالة ومنع إساءة استخدام هذه التقنيات. ويتطلب ذلك وضع أطر قانونية واضحة تحدد المسؤولية وتعزز الشفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي.

أولاً - أهمية البحث:

إن استخدام الربوتات وبرامج الذكاء الإصطناعي الذي أحدثت تطور هائل في مختلف المجالات والقطاعات، يثير التساؤل عن المسئولية الجنائية عن أعمال هذه الربوتات التي قد تصل خطورتها مستقبلاً للقدرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل.

وما يترتب علي هذا التطور الهائل من تصور قيام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بأعمال قد ينتج عنها جرائم، ومن هنا تنشأ المسئولية الجنائية للقائمين بهذه الجرائم وهم جميع أطراف تقنيات الذكاء الاصطناعي .

ثانياً – هدف البحث:

تهدف الدراسة الى :

١-بيان ماهية الذكاء الاصطناعي ومميزاته.

٢- والوقوف على قيام المسئولية الجنائية لجميع اطراف الذكاء الاصطناعي من المصنع و المالك وحتي الذكاء الاصطناعي نفسه.

ثالثاً – مشكلة البحث :

تتمثل إشكالية الدراسة في بحث المسؤولية الجنائية المترتبة عن الجرائم المرتكبة بواسطة أعمال الذكاء الاصطناعي لتحديد المسؤول الحقيقي عنها وتوقيع العقوبة عليها، في ظل خصوصية كيانات الذكاء الاصطناعي التي ينتج عنها إشكاليات كثيرة تتعلق بقواعد المسؤولية الجنائية وبيان موقف المشرع العراقي منها.

رابعاً - منهجية البحث:

اتبعنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي من خلال عرض وتعريف الذكاء الاصطناعي، من خلال عرض ماهيته ومميزاته، ومن خلال عرض المسئولية الجنائية وماهيتها، وعرض المسئولية الجنائية لجميع كيانات الذكاء الاصطناعي وموقف القانون العراقي.

هيكلية البحث:

(المسؤولية الجنائية عن الجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي في العراق)

المبحث الأول // ماهية الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الاول // ماهية الذكاء الاصطناعي .

الفرع الاول // تعريف الذكاء الاصطناعي

الفرع الثاني // خصائص الذكاء الاصطناعي

الفرع الثالث// العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الجنائي.

المطلب الثاني // المسؤولية الجنائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الاول // أساس المسؤولية الجنائية .

الفرع الثاني // محل المسؤولية الجنائية .

الفرع الثالث // عناصر المسؤولية الجنائية .

المبحث الثاني // المسؤولية الجنائية الناتجة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الاول //المسؤولية الجنائية للمبرمج أو المصنع أو المشغل

الفرع الاول // مسؤولية المبرمج أو المصنع أو المشغل.

الفرع الثاني // مسؤولية الشخص الطبيعي عن جرائم الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثالث // المسؤولية الجنائية للمالك أو المستخدم .

المطلب الثاني // عقوبات جرائم الذكاء الاصطناعي وموقف المشرع العراقي منها

الفرع الاول // العقوبات التي تقع على مصنع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني// العقوبات التي تقع على مالك الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثالث// العقوبات التي تقع على كيانات الذكاء الاصطناعي

المبحث الأوّل

ماهية الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي

المطلب الاول

ماهية الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي (AI) هو مجال من علوم الحاسوب يهدف إلى تطوير أنظمة وبرامج قادرة على محاكاة الذكاء البشري وأداء المهام التي تتطلب تفكيرًا وتحليلًا. يعتمد على تقنيات مثل التعلم الآلي، ومعالجة اللغات الطبيعية، والرؤية الحاسوبية. يُستخدم في تطبيقات متعددة، منها المساعدات الذكية، وتحليل البيانات، والروبوتات، واتخاذ القرارات التلقائية. يمكنه تحسين الكفاءة وتسريع العمليات، لكنه يثير تحديات قانونية وأخلاقية، مثل المسؤولية الجنائية والخصوصية. يتطور الذكاء الاصطناعي بسرعة، مما يجعله مجالًا حيويًا للبحث والتنظيم القانوني.

للوقوف على ماهية الذكاء الاصطناعي سوف نتولى تقسيم المطلب الاول الى ثلاثة فروع الاول يتناول تعريف الذكاء الاصطناعي والثاني يتحدث عن خصائص الذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى الثالث يتناول العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الجنائي :

الفرع الاول: تعريف الذكاء الاصطناعي

نتناول في تعريف الذكاء الاصطناعي المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

أولاً - تعريف الذكاء الاصطناعي لغةً:

الذكاء الاصطناعي يتكوّن من كلمتين:
الذكاء: من الفعل "ذَكَا"، أي اشتدَّ ذكاؤه، ويعني الفطنة وسرعة الفهم والإدراك.
الاصطناعي: نسبةً إلى الصُّنع، أي ما يُنتجه الإنسان ويُحاكي به الشيء الطبيعي.
وبذلك، فالذكاء الاصطناعي لغةً هو الذكاء المُصنَّع أو المبرمَج الذي يحاكي الذكاء البشري في التفكير واتخاذ القرارات.([1])

[1] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط. 1 (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ص ٢٠١.

ثانياً - تعريف الذكاء الاصطناعي اصطلاحاً:

الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) هو فرع من علوم الحاسوب يختص بتطوير أنظمة حاسوبية قادرة على أداء مهام تتطلب ذكاءً بشرياً مثل الاستدلال المنطقي، التعلم من البيانات، التخطيط، إدراك الأنماط، فهم اللغة الطبيعية، واتخاذ القرارات. يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على تحليل كميات ضخمة من البيانات، استخلاص الاستنتاجات، والتكيف مع البيئات المتغيرة من خلال تحسين أدائه تلقائيًا دون الحاجة لتدخل بشري مباشر.

يرتكز الذكاء الاصطناعي على خوارزميات معقدة وتقنيات مثل التعلم الآلي (Machine Learning)، التعلم العميق (Deep Learning)، والشبكات العصبية الاصطناعية (Artificial Neural Networks)، مما يجعله قادرًا على محاكاة القدرات الإدراكية البشرية بدرجة عالية من الكفاءة والدقة.([2])

وهناك تعريف اخر أدق تعريف أدق للذكاء الاصطناعي:
الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) هو فرع من علوم الحاسوب يُعنى بتطوير أنظمة برمجية أو آلية تتمتع بقدرة ذاتية على اكتساب المعرفة، تحليل البيانات، استنتاج النتائج، والتكيف مع البيئات المختلفة من خلال عمليات تعلم تلقائي دون الحاجة لتدخل بشري مباشر حيث يعتمد الذكاء الاصطناعي على نماذج رياضية وخوارزميات متقدمة تمكن الأنظمة من:

1. الإدراك (Perception): فهم وتفسير البيانات الحسية مثل الصور والأصوات.
2. الاستدلال (Reasoning): اتخاذ قرارات منطقية بناءً على المعطيات المتوفرة.
3. التعلم (Learning): تحسين الأداء بمرور الوقت باستخدام تقنيات مثل التعلم الآلي والتعلم العميق.
4. التفاعل (Interaction): التفاعل بفعالية مع البشر والأنظمة الأخرى.

[2] جون مكارثي، ورقة عمل مؤتمر دارتموث 1956، حيث تم صياغة مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة.

وان الهدف النهائي للذكاء الاصطناعي هو إنشاء أنظمة قادرة على أداء مهام معقدة بكفاءة تعادل أو تتجاوز قدرات البشر في مجالات معينة.([3])

الفرع الثاني : خصائص الذكاء الاصطناعي

هناك العديد من خصائص الذكاء الاصطناعي سوف نبينها بشكل أكثر دقة وتفصيلًا، مع التركيز على الجوانب التقنية والوظيفي :

أولاً - الاستقلالية (Autonomy):

قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على أداء المهام دون تدخل بشري مباشر.

تشمل اتخاذ القرارات، تنفيذ الأوامر، والتكيف مع البيئات الجديدة.

مثال: السيارات ذاتية القيادة التي تتخذ قرارات لحظية بناءً على البيانات الحية.

1. التعلم الآلي (Machine Learning):

قدرة الأنظمة على التعلم من البيانات وتحسين أدائها بمرور الوقت دون إعادة برمجة.

ينقسم إلى:

التعلم الخاضع للإشراف (Supervised Learning)

التعلم غير الخاضع للإشراف (Unsupervised Learning)

التعلم التعزيزي (Reinforcement Learning)

ثانياً - معالجة البيانات الضخمة (Big Data Processing):

القدرة على تحليل ومعالجة كميات هائلة من البيانات بسرعة وكفاءة.

استخدام تقنيات مثل الخوارزميات الجينية، ونماذج الشبكات العصبية العميقة.

[3] ستيوارت راسل، بيتر نورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج عصري (Artificial Intelligence: A Modern Approach).

ثالثاً - التكيف الديناميكي (Dynamic Adaptability):

قدرة الأنظمة على تعديل سلوكها استجابةً للمتغيرات البيئية أو المواقف الجديدة.

مثال: خوارزميات التوصية التي تتغير بناءً على تفضيلات المستخدم.([4])

رابعاً - الإدراك الحسي (Perception):

فهم البيانات الحسية مثل الصور، الأصوات، والفيديوهات.

يشمل:

رؤية الحاسوب (Computer Vision)

التعرف على الكلام (Speech Recognition)

تحليل الصور الطبية (Medical Image Analysis)

خامساً- التفكير الاستنتاجي (Deductive Reasoning):

القدرة على استنتاج نتائج جديدة بناءً على معلومات ومعارف سابقة.([5])

يستخدم في الأنظمة الخبيرة (Expert Systems) مثل برامج تشخيص الأمراض.

سادساً- التعامل مع عدم اليقين (Handling Uncertainty):

اتخاذ قرارات في مواقف غير مكتملة المعلومات باستخدام تقنيات مثل:

الشبكات البايزية (Bayesian Networks)

[4] مقالات بحثية منشورة على الانترنت IEEE Xplore وGoogle Schola تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/٩

[5] Russell, S., & Norvig, P. (2020). Artificial Intelligence: A Modern Approach (4th Edition)

سابعاً - تحسين الأداء (Optimization):

استخدام خوارزميات رياضية لتحسين العمليات والنتائج.

يُستخدم في الصناعات لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف.

ثامناً - التفاعل البشري (Human-AI Interaction):تطوير انظمة قادرة على فهم وتفسير استجابات البشر والتفاعل معها بفعالية. مثال: روبوتات المحادثة الذكية (Chatbots) والمساعدين الشخصيين مثل Alexa.

تاسعاً - التفسيرية (Explainability):

القدرة على تفسير وتوضيح كيفية اتخاذ القرارات، وهي ميزة حيوية في تطبيقات مثل الطب والمالية.

يعتمد على مفهوم الذكاء الاصطناعي القابل للتفسير (XAI – Explainable AI).([6])

[6] مقالات بحثية على IEEE Xplore و Google Scholar تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/9

الفرع الثالث: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الجنائي .

تُعَدُّ العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والقانون الجنائي من القضايا القانونية المعاصرة التي تثير العديد من الإشكاليات والتحديات نظرًا للتطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي واعتمادها المتزايد في مختلف المجالات، بما في ذلك الأمن وتطبيق القانون. يرتبط الذكاء الاصطناعي بالقانون الجنائي من خلال جوانب متعددة، أهمها استخدامه كأداة لدعم الأجهزة الأمنية والقضائية، وأيضًا باعتباره موضوعًا قانونيًا يستدعي تحديد المسؤولية الجنائية في حال ارتكاب أخطاء أو جرائم بواسطته.

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا فعالًا في تطبيق القانون الجنائي من خلال استخدامه في تحليل البيانات الجنائية الضخمة التي تساعد في الكشف عن الأنماط الإجرامية والتنبؤ بالجرائم المحتملة قبل وقوعها، وهي تقنية تعرف بـ "التنبؤ الجرمي". هذا الدور يسهم في تحسين كفاءة الأجهزة الأمنية من خلال توفير أدوات أكثر دقة لتحليل سلوكيات المشتبه بهم وتوقع المناطق المعرضة لارتفاع معدلات الجريمة. كما يُستخدم الذكاء الاصطناعي في مراقبة الأماكن العامة باستخدام تقنيات التعرف على الوجوه وتحليل الفيديوهات، مما يساعد في تتبع الأفراد والكشف عن الجرائم في وقت قياسي.

من جهة أخرى، يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية كبيرة تتعلق بمسألة المسؤولية الجنائية. فعند وقوع جريمة تتسبب بها أنظمة الذكاء الاصطناعي، يصبح من الضروري تحديد من يتحمل المسؤولية الجنائية: هل هو المطور الذي برمج النظام، أم الشركة المصنعة، أم المستخدم النهائي؟ وهذه الإشكالية تتعقد أكثر بسبب طبيعة الذكاء الاصطناعي الذي يمكنه اتخاذ قرارات مستقلة في بعض الحالات، مما يضعف الروابط التقليدية بين الفعل الجرمي والفاعل البشري، وهو أمر أساسي في القانون الجنائي([7]).

[7] مقالات بحثية على IEEE Xplore وGoogle Scholar تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/9.

علاوة على ذلك، يثير الذكاء الاصطناعي تساؤلات حول مدى توافقه مع للمبادئ والركن المعنوي للجريمة. فالذكاء (الأساسية للقانون الجنائي مثل النية الجنائية الاصطناعي لا يمتلك وعيًا أو نية مثل الإنسان، مما يجعل من الصعب تطبيق هذه المفاهيم عليه. لذلك، تظهر الحاجة لتطوير أطر قانونية جديدة تأخذ بعين الاعتبار خصائص الذكاء الاصطناعي، وتعيد تعريف بعض المفاهيم القانونية لضمان العدالة والإنصاف.

أما فيما يخص دور الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي، فقد بدأ استخدامه في تقديم توصيات للقضاة بخصوص قضايا مثل الإفراج المشروط وتقدير خطورة المجرمين. ورغم ما يقدمه من فوائد، إلا أن هذا الاستخدام يثير مخاوف تتعلق بإمكانية تحيز الخوارزميات أو الاعتماد الزائد عليها في اتخاذ قرارات مصيرية، مما قد يؤثر على استقلالية السلطة القضائية.([8]

[8] مقال منشور على الانترنت ، تقارير الاتحاد الأوروبي حول اخلاقيات الذكاء الاصطناعي ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/٩.

المطلب الثاني

المسؤولية الجنائية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي

تمثل الجريمة خطراً اجتماعياً نظراً لمساسها بحقوق ومصالح محمية بالقواعد القانونية، حيث تعتبر الجريمة تهديداً للكيان البشرى في أمنه واستقراره. لذا نجد أن علماء القانون وعلماء النفس اهتموا اهتماماً واسعاً بالجريمة وعلم الإجرام، ونجد ظهور العديد من النظريات التي تفسر وتبين عوامل السلوك الإجرامي .([9])

فتمثلت الوظيفة الأساسية للقانون الجنائي في حماية الحقوق والمصالح الاجتماعية، فجرم المشرع الجنائي الأفعال الإرادية واللاإرادية التي من شأنها تمثل اعتداء على الحقوق أو تلك المصالح وجعلها جرائم يعاقب عليها القانون، ومن هنا باتت المسئولية الجنائية من أهم القواعد الأساسية في قانون العقوبات باعتبارها نظرية متكاملة.

ونتيجة للاستخدام الواسع والمتزايد لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في جميع مجالات الحياة أدى ذلك إلى التساؤل حول المسئولية الجنائية الناجمة عن جراء هذا الاستخدام ومدى كفاية قواعد المسئولية الجنائية الحالية لمواجهة الجرائم الناجمة جراء استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، أو أنه هل يجب إقرار قواعد قانونية جديدة تتعلق بوجه خاص بتطبيقات الذكاء الاصطناعي؟

لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أساس ومحل المسئولية الجنائية من خلال الفرع الاول والثاني بالإضافة إلى الفرع الثالث سوف يتم استعراض عناصر المسئولية الجنائية.

الفرع الاول: أساس المسؤولية الجنائية

تعد المسؤولية الجنائية هي التزام الإنسان بتحمل التبعات القانونية المترتبة على ارتكابه أي فعل إجرامي ينبع عنه نتيجة إجرامية يعاقب عليها القانون فتفرض عليه العقوبة الجنائية أو التدبير الاحترازي ([10]).

لذا لم تعد المسئولية الجنائية مسئولية مادية فقط كما كانت في التشريعات الجنائية قديماً بل تقوم المسئولية الجنائية في الوقت الحاضر على أساس المسئولية الأخلاقية أو الأدبية .

---

[9] د. محمد فهمى طلبة نحو ، الاستخدام الأمن المواقع التواصل الاجتماعي، جامعة عين شمس القاهرة، بدون تاريخ نشر ، ص ١.

[10]) د. محمود نجيب حسني: النظرية العامة للقصد الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨ ص ١٣.

وبالتالي لم يعد يكفى لقيام المسئولية الجنائية أن يقترف الجاني فعلاً إثماً يترتب عليه نتيجة إجرامية، بل يجب أن تتحقق الجريمة بالشروط التي يفرضها القانون باعتبار ما قام به الجاني هو نشاط مادي ونفسي مخالف لأهداف الجماعة، وتكسب صفته غير المشروعة من مخالفتها لقاعدة قانونية تجرم الإتيان بهذا النشاط الأثم ([11]).

ارتكز أساس المسئولية الجنائية على أحكام القانون الجنائي، فبوقوع الجريمة يترتب على ذلك مسئولية الجاني عن الفعل الإجرامي الذي اقترفه، فيجب بناء على ذلك مساءلته ومعاقبته على ما أتاه من جريمة في حق المجنى عليه وحق المجتمع الذي يعيش فيه .

وقد كان لتحديد أساس المسئولية الجنائية جدلاً شديداً في الفقه وقد تنازع الفقهاء حول أساس المسئولية الجنائية، فمنهم من نادى بحرية الإنسان في الاختيار كأساس للمسئولية الجنائية ومنهم من نادى بجعل الخطورة الإجرامية للجاني هي أساس المسئولية الجنائية ([12]) .

[11])د. على حسين الخلف المبادئ العامة في قانون العقوبات، مطابع الرسالة، الكويت، ٢٠٠٢، ص١٥١.

[12]) د. محمد مصطفى القلي: المسؤولية الجنائية، مطبعة جامعة فؤاد، سنة ١٩٤٨، ص ١.

الفرع الثاني: محل المسؤولية الجنائية

ويثور التساؤل هنا هل لتطبيقات الذكاء الاصطناعي محل للمسئولية الجنائية؟

فمن الناحية القانونية محل المسؤولية الجنائية كما أوضحنا هو الإنسان لتوافر حرية الاختيار والإدراك لديه وقدرته على الاختيار بين الصواب والخطأ، لذا يكون مسئولاً عن تصرفاته من الناحية القانونية، أما تطبيقات الذكاء الاصطناعي فهي من صنع البشر فلا مسئولية إلا بتوافر الإدراك المنسوب إلى شخص معين، فهل يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي مسؤلاً جنائياً عن الجرائم التي قد تحدث من خلاله؟ وهل يمكن القول بأن نظم الذكاء الاصطناعي بوضعه الحالي يدرك تصرفاته؟ فبغض النظر في عصر الذكاء الاصطناعي الذي دخل فيه مناحي الحياة ويتم الاعتماد عليه في كافة حياتنا اليومية، ومدى تطوره الهائل في الأعمال السلمية والعسكرية.. إلا أنه لم يظهر حتى الآن تقنيات ذكية ذاتية التحكم بشكل مطلق، ورغم أنه من المتوقع قد يصل الذكاء الاصطناعي المستوى الذكاء الطبيعي أو يتجاوزه، ولكن مهما قد يصل إليه الذكاء الاصطناعي من تطوير لا يصل إلى حد الإدراك والوعي الذي أنعم الله عز وجل به على بنى الإنسان.

فمن جانبنا نرى أنه مع غياب حرية الإدراك وحرية الاختيار لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، فلا مجال للبحث أن يكون هناك محل للمسئولية الجنائية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.. ولكن لا يعنى ذلك انتفاء قيام مسئولية الشخص الطبيعي المسئول عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو المسئولية الجنائية لمستخدمي تطبيقات الذكاء ([13])

[13] سعد وليد سعد الدين محمد، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ،العدد٦٢ ، ٢٠٢٢، ص٢٦ .

الفرع الثالث: عناصر المسؤولية الجنائية

بالنظر إلى بيان موضوع المسؤولية الجنائية من البنيان القانوني للجريمة، نجد أنها الأثر المترتب على توافر كافة الشروط اللازمة لتحمل التبعية والخضوع للجزاء الجنائي، سواء أكانت هذه الشروط موضوعية مرتبطة بالجريمة ذاتها أم شخصية متعلقة بالجاني، إذ يجب توافر شروط عديدة ومتنوعة لقيام المسؤولية الجنائية، وهي: توافر الصفة غير المشروعة للفعل أو الامتناع، وقيام الركن المادي للجريمة بعناصره الثلاثة (الفعل – النتيجة – علاقة السببية وصدوره عن إرادة مدركة وحرة وواعية.

وللمسؤولية الجنائية جوانب مادية وأخرى معنوية، فلقيام المسئولية الجنائية يجب قيام العلاقة بين المتهم والجريمة، وأن تكون ناشئة عن تصرفه سواء باعتباره فاعلاً أصلياً أو شريكاً في ارتكابها، فإذا لم يثبت ذلك فلا يمكن أن يسأل عنها جنائياً، ومن ناحية أخرى يتعين أن تتحقق العلاقة المعنوية بين الجاني وبين الجريمة، فيلزم توافر الركن المعنوي ولا يتأتى ذلك إلا إذا توافر لدى الجاني القدرة على الفهم والاختيار وقت ارتكاب الجريمة، وأن يتوافر في الإرادة الصفة الآثمة ([14])

وبالنظر إلى موضوع البحث المسؤولية الجنائية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي" فإنه يجب أن نتطرق إلى مدى توافر عناصر المسئولية الجنائية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ولهذا سوف نتطرق إلى عنصر الإدراك و عنصر حرية الاختيار.

أولاً - الإدراك

لا تقوم المسئولية الجنائية إلا بقيام الإدراك أو التمييز وذلك لأن قواعد القانون توجه لمن يدركها ويفهم ماهيتها ويضبط أعماله وفقاً لها وهو الإنسان المكلف بإتباع تلك القوانين وعدم مخالفتها .

فإذا ارتكب الإنسان جريمة أمكن مساءلته جنائياً، وإذا فقد إدراكه الحر في السيطرة على أعماله سقطت عنه المسئولية الجنائية. فالإدراك هو عملية عقلية تتم بها معرفة العالم الخارجي عن طريق التنبهات الحسية، ولا شك أن هذا التعريف واسع لا يتطابق من الوجهة القانونية، فعرفه المشرع الإنجليزي بأنه قدرة الإنسان على تقدير طبيعة عمله وقد عبر المشرع المصرى عن فقد الإدراك بفقد الشعور ([15])

---

[14] . د. وليد سعد نحو ، نظرية عامة لانعدام المسئولية الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٧ م، ص ٣٤

[15] حمد سلطان عثمان ،المسؤولية الجنائية للحدث في مصر وفرنسا، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٧٧ ، ص ١٤٠.

فالإدراك هو استعداد الشخص لفهم ماهية أفعاله وتقدير نتائجها، ويعني ذلك قدرة الجاني على فهم حقيقة الفعل من حيث كونه فعلاً تترتب عليه نتائجه وآثاره الاجتماعية، وليس المقصود فهم ماهيته من الناحية القانونية، باعتبار أن الأصل هو عدم الإعذار بجهل القانون، فيسأل الإنسان عن فعله ولو كان يجهل أن القانون يعاقب عليه .

فيراد بالإدراك في المسئولية الجنائية هو قدرة الشخص على فهم القيمة الاجتماعية لسلوكه، أى علم ومعرفة ما يحلق السلوك بالغير من ضرر أو ما ينطوى عليه من خطر، وبالتالى مدى توافقه أو تعارضه مع مقتضيات الحياة الاجتماعية فوفقاً لما جاء نجد أن الإدراك لازماً لثبوت المسئولية.

وفي صميم النقاش حول إمكانية اعتبار نظام الذكاء الاصطناعي مسئولاً جنائياً عن أفعاله نجد أنه بناء على ما سبق تتطلب المسئولية الجنائية اكتمال ركنيها المادي والمعنوى والقصد الجنائي ومن هنا نجد أنه مهما بلغت تطبيقات الذكاء الاصطناعي من ذكاء فائق إلا أنه يفقد الإدراك الموجود بالشخص الطبيعي ولا يمكن مخاطبته بقاعدة عدم الاعتذار بالجهل بالقانون حيث أنه مبرمج على أعمال معينة لا يتطرق إلى غيرها فلا يتمتع بالأهلية القانونية والتي تعتبر من مميزات الشخص الطبيعي، ولا يتصور توافرها بمفهومها القانوني الدقيق في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فالإدراك يكتمل بمرور الشخص الطبيعي بمراحل عمرية - زمنية معينة وهو لا يمكن أن يتوافر في تطبيقات الذكاء الاصطناعي مهما وصلت إليه من برمجيات متطورة قد تصل بتلك التطبيقات إلى القدرة على اتخاذ قرارات منفردة في أية مواقف تواجهها مثل الإنسان ([16])

ثانياً - حرية الاختيار

يقصد بها قدرة الفرد على توجيه إرادته الوجهة التي يريدها، سواء إلى ارتكاب الفعل أو الامتناع عنه، بدون الخضوع لأى مؤثرات أو عوائق خارجية تؤثر في اختياره فهي مقدرة الجاني على تحديد الوجهة التي تتخذها إرادته أى مقدرته على دفع إرادته في وجهة بعينها من الوجهات المختلفة التي يمكن أن تتخذها وذلك بما يحقق إرادته في العالم الخارجي وفقاً لبواعثه .

ومن زاوية أخرى يمكن أن نقول أيضاً هي قدرة الإنسان الطبيعية التي استمدها من قدرة الطبيعة على الفكر والحركة.

[16] يحيى إبراهيم دهشان المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون كلية القانون، جامعة الإمارات الإمارات العربية المتحدة، عدد ٨٢، أبريل ٢٠٢٠، ص٢.

فلا يكفى لقيام المسئولية الجنائية أن يكون العقل المكون للجريمة صادراً عن إرادة مدركة مميزة، وإنما يلزم فوق ذلك أن يكون ذلك الفعل وليد إرادة حرة، وإلا أضحت المسئولية الجنائية قدراً محتوماً على كل ما يتسبب فيه المرء من نتائج مادية وتجردت بذلك من طابعها الإنساني([17])

فمن المعلوم أن الجاني هو الطرف الإيجابي في الجريمة، ومحل المسئولية الجنائية، إذ هو المرتكب للفعل المادي، وهو الذى يجب أن يتوافر لديه القصد الجنائي باعتباره الخاضع للعقوبة المقررة للجريمة لذا كان لزاماً أن تكون إرادته حرة في الاختيار لأفعاله ومدركاتها .

[17] د محمد على سويلم، المسؤولية الجنائية في ضوء السياسة الجنائية المعاصرة، دراسة مقارنة بين التشريع والفقه والقضاء ،
سنة ٢٠٠٧م، ص ١٩.

المبحث الثاني

المسؤولية الجنائية الناتجة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الاول

المسؤولية الجنائية للمبرمج أو المصنع أو المشغل

مع التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي ودمجها في مختلف المجالات أصبحت مسألة تحديد المسؤولية الجنائية الناتجة عن الأفعال التي تقوم بها هذه الأنظمة موضع جدل قانوني وأخلاقي. ويتطلب هذا الأمر النظر في دور الأطراف المختلفة، مثل المبرمجين والمصنعين والمشغلين، بالإضافة إلى المستخدمين والمالكين، من أجل تحديد المسؤولية عند وقوع أي أضرار أو جرائم وبالتالي سوف نقسم المطلب الاول إلى ثلاث فروع الاول يتناول مسؤولية المبرمج أو المصنع والثاني يتناول أيضاً مسؤولية الشخص الطبيعي والثالث المسؤولية الجنائية للمالك أو المستخدم.

الفرع الأول: مسؤولية المبرمج أو المصنع أو المشغل

تُعد مسؤولية المبرمج والمصنع والمشغل من أهم الجوانب التي يجب دراستها عند بحث المسؤولية الجنائية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، حيث يتمثل دورهم في تطوير وتشغيل الأنظمة التي قد تسبب أضرارًا أو جرائم([18]).

أولاً : مسؤولية المبرمج

المبرمج هو الشخص الذي يقوم بكتابة الكود البرمجي للذكاء الاصطناعي، وهو المسؤول الأول عن إعداد الخوارزميات التي تحدد طريقة عمل النظام. تنشأ مسؤوليته الجنائية في الحالات التالية:

١_ إذا كان هناك خطأ أو إهمال في تصميم الخوارزميات أدى إلى تصرفات غير قانونية أو ضارة.

٢_ إذا قام بتصميم خوارزمية تتعمد تنفيذ أفعال غير مشروعة أو تتجاهل المعايير القانونية.

٣_ إذا لم يضع إجراءات أمان كافية لمنع استغلال النظام في ارتكاب الجرائم.

---

[18] عادل كتيب، "المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي والروبوتات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2019. ص ٢٢.

ثانياً: مسؤولية المصنع

المصنع هو الجهة التي تقوم بتجميع وتطوير الأجهزة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، وقد تترتب عليه المسؤولية الجنائية في الحالات التالية:

١_إذا كان هناك عيب في المنتج يؤدي إلى ارتكاب أفعال غير قانونية.

٢_ إذا تم إنتاج الذكاء الاصطناعي دون الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية.

٣_إذا تجاهل المصنع تحذيرات بخصوص مخاطر معينة مرتبطة بعمل الجهاز أو التطبيق.

ثالثاً: مسؤولية المشغل

المشغل هو الشخص أو الجهة التي تقوم بتشغيل وصيانة أنظمة الذكاء الاصطناعي. وتتمثل مسؤوليته في:

١_ الإهمال في تحديث أو مراقبة النظام مما يؤدي إلى وقوع جرائم أو أضرار.

٢_عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع سوء استخدام الذكاء الاصطناعي.

٣_تجاوز صلاحيات النظام والسماح له باتخاذ قرارات قد تكون غير قانونية([19]).

[19] نجوى العرب، "جرائم الذكاء الإصطناعي في ظلّ غياب النصوص القانونية"، مجلة المحكمة، 2021.

الفرع الثاني: مسؤولية الشخص الطبيعي عن جرائم الذكاء الاصطناعي

في كثير من الحالات، لا يكون الذكاء الاصطناعي مستقلاً تمامًا عن تدخل البشر، مما يستوجب تحميل بعض الأفراد المسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي.

أولاً: مسؤولية المستخدم النهائي

قد يكون المستخدم النهائي مسؤولًا عن الأفعال غير القانونية التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي إذا([20]):

١_استخدمه بطريقة تتسبب عمدًا في إلحاق الأذى بالآخرين.

٢_قام بتوجيهه نحو القيام بأفعال غير قانونية.

٣_كان يعلم بوجود أخطاء أو مخاطر في النظام واستمر في استخدامه دون اتخاذ إجراءات احترازية.

ثانياً - مسؤولية الموظفين والمشرفين

إذا كان الذكاء الاصطناعي يُستخدم داخل مؤسسة، فقد يُحمَّل الموظفون أو المشرفون المسؤولية إذا:

١_ فشلوا في الإشراف على النظام بشكل مناسب.

٢_ لم يتخذوا إجراءات لمنع الجرائم التي كان يمكن توقعها من خلال النظام.

٣_ استغلوا النظام لتنفيذ عمليات غير قانونية.

[20] عمر محمد منيب إدلبي، "المسؤولية الجنائية الناتجة عن أعمال الذكاء الاصطناعي"، جامعة قطر، 2023. ص١٧ .

ثالثاً _مدى مسؤولية الذكاء الاصطناعي نفسه

يثار جدل قانوني حول إمكانية تحميل الذكاء الاصطناعي مسؤولية أفعاله بصفته "كيانًا مستقلاً". ولكن حتى الآن، لا يتم الاعتراف به ككيان قانوني يمكن محاسبته، ولذلك تظل المسؤولية ملقاة على عاتق البشر الذين يتحكمون فيه.([21])

الفرع الثالث: المسؤولية الجنائية للمالك أو المستخدم

يمثل مالك أو مستخدم نظام الذكاء الاصطناعي طرفًا مهمًا في تحديد المسؤولية الجنائية، حيث إنه هو الذي يتحكم في تشغيل واستخدام هذه التقنية.([22])

أولاً : مسؤولية المالك

يُقصد بالمالك الشخص أو الجهة التي تمتلك نظام الذكاء الاصطناعي وتتحكم فيه. وقد تنشأ مسؤوليته الجنائية في الحالات التالية:

١_ إذا سمح باستخدام الذكاء الاصطناعي في أنشطة غير قانونية.

٢_ إذا لم يتخذ التدابير اللازمة لمنع استخدام النظام بشكل خاطئ.

٣_ إذا كان على علم بوجود مخاطر قانونية مرتبطة بالنظام ولم يتخذ إجراءات للحد منها.

ثالثا: مسؤولية المستخدم

المستخدم هو الشخص الذي يتعامل مع النظام بشكل مباشر، وقد يتحمل المسؤولية إذا:

١_استخدم الذكاء الاصطناعي لأغراض إجرامية.

٢_ لم يلتزم بالإرشادات والقيود المفروضة على استخدام النظام.

٣_ استغل الثغرات في الذكاء الاصطناعي لتنفيذ أفعال غير قانونية.

---

[21])كريم علي، "الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي"، مركز جيل البحث العلمي، 2022. ص ٣٣.

[22] يحيى إبراهيم دهشان، "المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي"، مجلة الشريعة والقانون، 2019. ص٢٩.

المطلب الثاني

عقوبات جرائم الذكاء الاصطناعي وموقف المشرع العراقي منها

مع التطور السريع في مجال الذكاء الاصطناعي، ظهرت تحديات قانونية جديدة تتعلق بالمسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتبطة بهذه التقنية. فمع قدرة الأنظمة الذكية على اتخاذ قرارات مستقلة، يثار التساؤل حول من يتحمل المسؤولية عند وقوع أضرار أو انتهاكات للقانون. في العراق، لا يزال المشرع يعمل على مواكبة هذه التطورات، حيث تقتصر القوانين الحالية على المبادئ العامة في المسؤولية الجنائية، دون وجود تشريعات خاصة تعالج الذكاء الاصطناعي بصفة مباشرة. لذا، تبرز الحاجة إلى تنظيم قانوني واضح يحدد المسؤولية والعقوبات المناسبة لهذه الجرائم، سواء على مستوى المستخدمين أو المطورين أو الشركات المنتجة وبالتالي تُعَدّ مسألة العقوبات المفروضة على الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي من المواضيع الحديثة والمعقدة في المجال القانوني، خاصة في ظل التطور السريع لهذه التقنيات في العراق لا يزال الإطار القانوني بحاجة إلى تحديث لمواكبة هذه التطورات. ([23])

الفرع الأول: العقوبات التي تقع على مصنع تطبيقات الذكاء الاصطناعي

تتحمل الشركات والمطورون الذين يصنعون تطبيقات الذكاء الاصطناعي مسؤولية قانونية في حال تسببت منتجاتهم في جرائم أو أضرار جسيمة. وتختلف العقوبات باختلاف طبيعة الضرر وطبيعة التدخل البشري في قرارات التطبيق. إذا ثبت أن المصنع تعمد برمجة الذكاء الاصطناعي لتنفيذ أفعال غير قانونية، فقد يواجه المسؤولون عقوبات جنائية مثل السجن والغرامات المالية. أما في الحالات التي يكون فيها الإهمال أو التقصير في اختبار التطبيق هو السبب في الضرر، فقد تفرض عقوبات مدنية، مثل التعويضات المالية للمتضررين. في بعض الدول، يجري العمل على سن قوانين جديدة تفرض معايير صارمة على المصنّعين، تشمل الالتزام بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتوفير وسائل أمان تقلل من مخاطر الاستخدام الخاطئ. في العراق، لا توجد حتى الآن نصوص قانونية صريحة تحدد العقوبات الخاصة بمصنّعي هذه التطبيقات، مما يستدعي تطوير تشريعات تتناسب مع التحديات الحديثة التي يفرضها الذكاء الاصطناعي.

---

[23] زيد القريشي، الذكاء الاصطناعي في القانون العراقي بين مطرقة المحاسن وسندان المساوئ"،(ae.linkedin.com) منشور على الانترنت تاريخ الزيارة ٣/٣ / ٢٠٢٥.

الفرع الثاني: العقوبات التي تقع على مالك الذكاء الاصطناعي

تختلف العقوبات التي تقع على مالك تطبيقات الذكاء الاصطناعي بحسب طبيعة الجريمة ومدى تورطه في استخدامها. فإذا استخدم المالك التطبيق لتنفيذ جرائم مثل الاحتيال الإلكتروني، أو انتهاك الخصوصية، أو التحريض على العنف، فإنه يخضع للعقوبات الجنائية التي قد تشمل السجن والغرامات المالية وفقًا للقوانين العامة. أما إذا كان المالك لم يرتكب الجريمة بشكل مباشر، لكنه أهمل في مراقبة أو تأمين النظام مما أدى إلى وقوع ضرر، فقد يتحمل مسؤولية مدنية تلزمه بدفع تعويضات للمتضررين. في بعض الأنظمة القانونية، يُعامل المالك كما يُعامل مالك أي أداة خطرة، مما يعني أنه قد يُحاسب حتى لو لم يكن لديه نية إجرامية، خاصة إذا ثبت أنه كان بإمكانه منع الضرر. وفي العراق، لا يوجد حتى الآن تشريع خاص ينظم مسؤولية مالكي أنظمة الذكاء الاصطناعي، مما يستدعي وضع قوانين تُحدد بوضوح نطاق المسؤولية والعقوبات المترتبة عليها.([24])

[24] مجيد أحمد إبراهيم، الطبيعة القانونية لنظم الذكاء الاصطناعي وأثرها في ترتيب المسؤولية القانونية"، مجلة جامعة الفلوجة للعلوم القانونية (uofjls.net) .

الفرع الثالث: العقوبات التي تقع على كيانات الذكاء الاصطناعي

تُثار تساؤلات حول إمكانية تحميل أنظمة الذكاء الاصطناعي نفسها المسؤولية الجنائية. في الوقت الحالي، لا تُعتَبر هذه الأنظمة كيانًا قانونيًا يمكن مساءلته جنائيًا. لذا، تقع المسؤولية عادةً على المصنعين أو المالكين. ومع ذلك، قد يتطلب التطور المستقبلي لهذه التقنيات إعادة النظر في هذا الموقف.[25].

أما فيما يخص **موقف المشرع العراقي** فأنه يواجه تحديات كبيرة في مواكبة التطورات السريعة في مجال الذكاء الاصطناعي. هناك حاجة ماسة إلى تحديث التشريعات لتحديد المسؤوليات والعقوبات المتعلقة بالجرائم المرتبطة بهذه التقنيات، مع مراعاة التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية المجتمع.

الخاتمة

25 المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي"، المجلة)journals.ekb.eg المصرية للدراسات القانونية، ص١٠.

بعد أن انتهينا من دراسة موضوع بحثنا (المسؤولية الجنائية عن الجرائم الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في القانون العراقي) توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات نتجت عن بحثنا هذا ، كي يفيد المشرع العراقي في معالجة الموضوع مستقبلاً وكالاتي:

أولاً – النتائج

١_على الرغم من تقدم استقلال واضح عن اليد البشرية والعقل البشري، فدائماً تحتاج لتدخل من قبل الانسان سواء بتزويد الاجهزة والمعدات بمعلومات او غير ذلك.

٢_فوائد الذكاء الاصطناعي امتدت لمعظم المجالات ومن اهمها المجال الطبي فأصبحت هناك قدره لإجراء عمليات جراحية دون تدخل بشري، كما دخلت المجال الطيران واصبح هناك طائرة بدون طيار، ومجال النقل فأصبحت هناك ثوره تكنولوجيه هائلة في صناعه السيارات و واصبح هناك سيارات ذاتية القيادة .

٣_إن الاعتراف بالمسؤولية الجنائية لكيانات الذكاء الاصطناعي لا يعفي مبرمجها، أو مصنعها، أو مالكها، أو مستخدميها من المسؤولية الجنائية المترتبة على أفعالهم.

٤_في حالة تقرير المسئولية الجنائية لكيانات الذكاء الاصطناعي لابد أن يتبعها جزاء جنائي.

ثانياً ـــ التوصيات

١_ ضرورة العمل على وضع نظام قانوني ينظم عمل كيانات الذكاء الاصطناعي والمجالات التي يستخدم فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي، لتجنب القيام بأي أنشطة إجرامية.

٢_ ضرورة وضع تشريع يقنن المسئولية الجنائية لمصنع الذكاء الاصطناعي فهو قادر علي حماية نفسه من خلال بنود العقد، ولكن لابد من وجود مسئولية جنائية تقع عليه إذا أخل بالقيم المجتمعيه وكان سبباً في خلل الأمن.

٣_نظراً لخطورة تقنيات الذكاء الاصطناعي وتشعب مجالاته وطرق استخدامه يجب النص على تغليظ عقوبات الجرائم المستخدم فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي.

٤_ ينبغي أن تتعاون الدول جميعاً لسن قوانين وتشريعات لمواجهة الجرائم الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال عقد بروتوكولات بين الدول المكافحة هذه الجرائم ، وعقد اتفاقيات تشمل ضرورة التكاتف لمواجهة مثل هذه النوعية من الجرائم.

٥_ضرورة عمل دورات توعية لشباب المحامين وشباب القضاه لتدريبهم على تقنيات الذكاء الاصطناعي والجرائم الناتجه عنها وكيفية حدوثها بالإضافة الى تشريع قانون يبين النظام القانوني الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية عنه.

المصادر والمراجع

اولاً -القران الكريم

ثانياً -الكتب

١-أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط. 1 (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ص ٢٠١.

٢- د. محمود نجيب حسني: النظرية العامة للقصد الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة.

٣- على حسين الخلف المبادئ العامة في قانون العقوبات، مطابع الرسالة، الكويت، ٢٠٠٢.

٤- وليد سعد نحو ، نظرية عامة لانعدام المسئولية الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠١٧.

ثالثاً – الرسائل والاطاريح

١- حمد سلطان عثمان ،المسؤولية الجنائية للحدث في مصر وفرنسا، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٧٧ .

رابعاً – المجلات والبحوث

١- د. يحيى إبراهيم دهشان ، المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون عدد ٨٢، أبريل ٢٠٢٠

٢- سعد وليد سعد الدين محمد، المسؤولية الجنائية الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ،العدد٦٢ ، ٢٠٢٠.

٣- يحيى إبراهيم دهشان المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون كلية القانون، جامعة الإمارات الإمارات العربية المتحدة، عدد ٨٢، أبريل ٢٠٢٠.

٤ـ عادل كتيب، "المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي والروبوتات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2019. ص ٢٢.

٥ – نجوى العرب، "جرائم الذكاء الإصطناعي في ظلّ غياب النصوص القانونية"، مجلة المحكمة، 2021.

٦ـ يحيى إبراهيم دهشان، "المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي"، مجلة الشريعة والقانون، 2019. ص٢٩.

٧ـ مجيد أحمد إبراهيم، الطبيعة القانونية لنظم الذكاء الاصطناعي وأثرها في ترتيب المسؤولية القانونية"، مجلة جامعة الفلوجة للعلوم القانونية (uofjls.net) .

٨ـ المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي"،(المجلة)journals.ekb.eg المصرية للدراسات القانونية، ص١٠.

رابعاً – المواقع الإلكترونية

١- جون مكارثي، ورقة عمل مؤتمر دارتموث 1956، حيث تم صياغة مصطلح الذكاء الاصطناعي لأول مرة.

٢ـ ستيوارت راسل، بيتر نورفيغ، الذكاء الاصطناعي: منهج عصري (Artificial Intelligence: A Modern Approach).

٣ـ مقالات بحثية منشورة على الانترنت IEEE Xplore و Google Schola تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/٩

٤- Russell, S., & Norvig, P. (2020). Artificial Intelligence: A Modern Approach (4th Edition)

٥ـ مقالات بحثية على IEEE Xplore وGoogle Scholar تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/9

٦- مقال منشور على الانترنت ، تقارير الاتحاد الأوروبي حول اخلاقيات الذكاء الاصطناعي ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/٩

٧- زيد القريشي، الذكاء الاصطناعي في القانون العراقي بين مطرقة المحاسن وسندان المساوئ"،(ae.linkedin.com) منشور على الانترنت تاريخ الزيارة ٣/٣ / ٢٠٢٥.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Future University – College of Law

:Graduation Thesis titled

Criminal Responsibility for Crimes Resulting from) (Artificial Intelligence in Iraqi Law

It Is part of the requirements for obtaining a Bachelor's degree in Law

Supervised by

Dr. Ali Jasem Mohammed Al-Saadi

Professor of Criminal Law at Future University

:Prepared by

Mustba Haider Jweir Aboud

Ad 1446. AH ٢٠٢٥